دور مؤسسات سوق العمل في التخفيف من حدة البطالة في الجزائر

مراد زايد

أستاذ محاضر أ، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية و علوم التسيير ، جامعة الجزائر 3.

ابن سالم محمدعبد الرؤوف

طالب دكتوراه ، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية و علوم التسيير ، جامعة الجزائر 3.

ملخص:

إن ظاهرة البطالة لم تعد في حاجة إلى إثبات وجود في بلادنا كما هو الحال في سائر دول العالم، حيث أن استفحالها بدأ يأخذ أبعادا سياسية و اجتماعية، فقد أصبحت تعد من أهم انشغالات الحكومة الجزائرية، فقد اتبعت الحكومة سياسات تشغيلية عديدة لتوفير أكبر عدد ممكن من مناصب الشغل. وإن من بين هذه السياسات التشغيلية إتباع منهج الوساطة في سوق العمل، وذلك بإنشاء مؤسسات وسيطة تقوم بالربط بين طالبي العمل وبين المؤسسات العارضة لمناصب عمل. ومتمثلة في الوكالة الوطنية للتشغيل التي أنشأت سنة 1990، ومنهج و دعم البطال على إنشاء استثماره الخاص، وذلك عن طريق الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب المنشأة سنة 1996، و الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة المنشأ سنة 1994، ووكالة التنمية الاجتماعية المنشأة سنة 1996. حيث ساهمت مؤسسات سوق العمل بإنشاء حوالي 1641216 منصب عمل في الفترة الممتدة بين 1999-2004 بنسبة 54,7%من إجمالي مناصب العمل المنشأة، وهذه النسبة تؤكد مدى اهتمام واعتماد الحكومة على مؤسسات التشغيل في معالجة مشكلة البطالة، والتي تراجعت بالفعل من 29% سنة 2000 إلى 17,7% سنة 2004 ثم إلى حوالي 10% سنة 2010.

وفي هذه المداخلة سنركز فقط على دور الوكالة الوطنية للتشغيل في تعديل اختلالات سوق العمل، وإبراز دورها كوسيط بين عارضي وطالبي العمل، ودورها في تطبيق برامج التشغيل المتبناة من طرف الحكومة مثل برنامج إدماج حاملي الشهادات. هذا من جهة ومن جهة أخرى سنتناول الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب كداعم للشباب البطال على إنشاء مشروعه الخاص، و محاولة المقارنة بينها.

المقدمة:

إن البطالة من أهم المشكلات التي تواجه الساسة ورجال الاقتصاد، فقد تعددت النظريات المحللة لها قديما وحديثا لما تسفره من حالة فوضى اقتصادية واجتماعية وحتى سياسية، وهي في بلادنا مشكلة بارزة كما هي في جميع دول العالم خاصة الدول النامية، فالمطلع على سوق العمل في الجزائر يلاحظ أنه شهد اضطرابات كبيرة بداية من 1986 بسبب أزمة انخفاض أسعار البترول في الأسواق العالمية، فقد كانت عائدات النفط تشكل المصدر الأساسي لتمويل مخططات التنمية والتي كانت توفر عددًا لابأس به من مناصب العمل، ولم تخرج البلاد من هذه الأزمة حتى دخلت في عمليات التعديل الهيكلي تحت وصاية صندوق النقد الدولي والبنك العالمي للإنشاء والتعمير سنة 1994، والتي تقوم أساسا على

الانكماش في الإنفاق الحكومي و خوصصة المؤسسات العمومية وتسريح أعداد كبيرة من العمال، حيث سرح أكثر من 500000 عامل وأغلقت أكثر من 1000 مؤسسة عمومية بين سنتي 1994-1998.[1]

هذا من جانب عرض مناصب العمل أما عن جانب طالبي مناصب العمل ففي الفترة من 1966 إلى 1997 نجد أن الفئة النشطة سجلت نموا كبيرا، فقد انتقل العدد الإجمالي من 2,5 مليون إلى 7,9 مليون، كما انتقل عدد المشتغلين من 1,7 مليون إلى 5,5 مليون، أما عدد البطالين فقد انتقل من 0,8 مليون إلى 2,4 مليون أي أربع أضعاف. نتيجة لهذا الاختلال بين العرض والطلب على العمل انتقل معدل البطالة من 20% سنة 1989 إلى 29,8% سنة 2000. [2]

كما أن هيكل الشريحة التي تعاني من البطالة قد تغير، ففي السابق كان أصحاب المهارة والشهادات العليا لا يجدون صعوبة في إيجاد وظيفة تليق بمستواهم الفني والتعليمي، إلا أنه الآن ظهرت طبقة مثقفة تملك مؤهلات تعليمية وفنية لا بأس بها تعاني أزمة البطالة أيضا .

إلا أنه مع مطلع الألفية الجديدة سجل معدل البطالة انخفاضا ملحوظا، فقد انتقل من 29,8% سنة 2000 إلى 23.5% سنة 2003،[3] إلى أن وصل إلى حدود 10% سنة 2011. ومن هنا يظهر لنا دور السياسة التشغيلية المتبعة من طرف الحكومة، ومن أهم مؤسساتها الوكالة الوطنية للتشغيل، الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ووكالة التنمية الاجتماعية... حيث تقوم هذه المؤسسات بدور الوسيط بين عارضي العمل وطالبيه و كذلك مساعدة الشباب على إنشاء مشاريع إنتاجية جديدة. ومن هنا نطرح الإشكالية التالية : **هل استطاعت مؤسسات التشغيل في الجزائر بصفة عامة أن تخفف من حدة ظاهرة البطالة؟ وماذا كان دور الوكالة الوطنية للتشغيل و الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب بصفة خاصة في هذا الباب؟**. وللإجابة على هذه الإشكالية و إستيفاء جوانب الموضوع سنتناوله في النقاط التالية:

1_ البطالة في الجزائر وتطورها .

2_ مؤسسات التشغيل المعتمدة من طرف الحكومة ودورها في الحد من البطالة.

3_ دور الوكالة الوطنية للتشغيل في مكافحة البطالة (دراسة حالة).

4_ دور الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب في مكافحة البطالة (دراسة حالة).

أولا- البطالة في الجزائر وتطورها: تظهر مشكلة البطالة في كل المجتمعات عندما يفشل النظام الاقتصادي في توفير فرص عمل دائمة لجميع أفراد الفئة النشطة، كما يعتبر استمرارها وتفشيها مصدرا لتوترات دائمة. وفي ما يلي سنقدم بعض الإحصائيات فيما يخص تطور الفئة النشطة، الفئة العاطلة ومعدل البطالة في الجزائر خلال الفترة السابقة.

جدول رقم 01: تطور حجم ومعدل البطالة في الجزائر خلال الفترة 1973-2010

الفترة	السنوات	الفئة النشطة	عدد العاطلين	معدّل البطالة (%)
1_ فترة البترول	1973	_	526000	18,6
	1977	_	671000	22
	1979	_	337000	11,1
	1982	_	566000	14,2
	1984	_	380000	8,7
2_ فترة الأزمة الاقتصادية	1989	5588822	1120000	20,04
	1994	6814000	1660000	24,3
	1996	7812000	2186000	27,98
	2000	8153647	2427726	29,8
3_ فترة النمو الاقتصادي	2003	8762326	2078270	23,7
	2004	9469946	1671534	17,7
	2005	9500000	1453500	15,3
	2007	9969000	1375722	13,8
	2008	10315000	1165595	11,3
	2010	10812000	1081200	10

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على: - يحيات مليكة: إشكالية البطالة والتضخم في الجزائر خلال الفترة1970_2005، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2007، ص166 و ص170.

- الديوان الوطني للإحصائيات.... www.ons.dz

أ_ البطالة في فترة البترول (1974-1985): لقد كان التشغيل الكامل من الأهداف الرئيسية لهذه المرحلة ، حيث ركزت الحكومة على إستراتيجية التصنيع وذلك على أساس الاستثمار العمومي المكثف المخصص لتهيئة وتنفيذ المشاريع الصناعية بنحو 51,5% من إجمالي الاستثمارات، باعتبار أن الصناعة هي وحدها كفيلة بضمان الاندماج الاقتصادي فيما بين القطاعات وتوفير فرص العمل بالقدر الكافي مما أدى إلى تطور هذا القطاع، وارتفاع معدلات نمو قطاع المحروقات على حساب القطاع الزراعي، والذي تميز بغلبة اليد العاملة الموسمية على الدائمة ،[4] وبالرجوع إلى الإحصائيات كان يشغل هذا القطاع نصف العاطلين عن العمل (49,9%) سنة 1967، وانخفض هذا المعدل الى30,19% سنة 1977، [5] وأصبحت برامج التصنيع محفزا للنزوح الريفي نتيجة للتفاوت في الدخل بين الصناعة

والزراعة إلى جانب تركز المشاريع الصناعية في المدن الساحلية. فقد مكنت سياسة التصنيع المتبعة من تحويل اتجاه معدلات البطالة، إذ أصبح عدد العاطلين 380000 نسمة عام 1984 مقارنة بـــ526000 نسمة عام 1973، أما معدل البطالة فانتقل من 18,6% إلى 8,7% في نفس الفترة ، (انظر الجدول رقم 01، الجزء الأول).

ب_البطالة في فترة الأزمة الاقتصادية (1986–2000): حقق الاقتصاد الجزائري نموا لابأس به حتى منتصف الثمانينات، حيث زادت معدلات الاستثمار ومعدلات الناتج الداخلي الخام وكذلك معدلات التشغيل وانخفضت معدلات البطالة، لكن هذا النمو كان يعتمد أساسا على عوامل خارجية وبصفة خاصة على عائدات النفط، فما إن تعرضت أسعار النفط في الأسواق العالمية للانهيار حتى تأزمت الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية وبالأخص مشكلة البطالة، التي بدأت معدلاتها تسجل ارتفاعا كبيرا.

لقد أدى انخفاض عوائد النفط إلى عجز في الميزانية العامة للدولة، وبعد فشل سياسة تمويل العجز بالاستدانة (ديون خارجية وديون داخلية)، كان طبيعيا البدء في إتباع سياسة انكماشية في الإنفاق لغرض التحكم في هذا العجز، وكان من ضمنها الحد من إنشاء مناصب العمل في الأجهزة الحكومية والمرافق العامة، مما أدى إلى تقلص مناصب العمل المعروضة، فقد تم إنشاء حوالي 75000 منصب عمل سنويا كمعدل للفترة الممتدة من 1985-1989 ، لينخفض إلى 50000 منصب عمل كمعدل سنوي للفترة من 1990-1994، ثم إلى 40000 منصب عمل سنويا كمعدل للفترة من 1994-1998، وهذا ما يظهر التراجع الكبير في عدد مناصب العمل المعروضة في سوق الشغل.[6]

إضافة إلى هذا دخلت الجزائر في عمليات التعديل الهيكلي تحت وصاية صندوق النقد الدولي والبنك العالمي للإنشاء والتعمير سنة 1994، والتي تقوم أساسا على الانكماش في الإنفاق الحكومي وذلك بخوصصة المؤسسات العمومية وتسريح أعداد كبيرة من العمال، حيث سرح أكثر من 500000 عامل وأغلقت أكثر من1000 مؤسسة عمومية بين سنتي 1994-1998.

كل هذه العوامل جعلت معدلات البطالة تسجل ارتفاعا كبيرا، نلاحظ في الجدول رقم01 أن معدل البطالة ارتفع من20,04% سنة 1989 إلى 29,8% سنة 2000، أي تقريبا بزيادة 150% في مدة 11 سنة فقط.

ج– البطالة في فترة النمو الاقتصادي (2001–2010): إن حرص الحكومة على تصحيح الآثار السلبية لبرنامج التعديل الهيكلي على سوق العمل وإدماج الشباب جعلها تركز اهتمامها ودعمها الكامل لأجهزة الشغل التي أنشئت خصيصا لتحسين وتنظيم سوق العمل وامتصاص البطالة التي تفاقمت في التسعينيات، وذلك من خلال برنامج إنعاش الاستثمار التي توجه أساسا إلى دعم إنشاء مناصب عمل للشباب، بما في ذلك مساعدة الشباب على إنشاء مؤسسات صغيرة ومتوسطة خاصة بهم. والحصيلة انخفاض معدل البطالة بـــ6 نقاط خلال سنتين (2003-2004)، انظر الجدول أعلاه، وهذا باستحداث حوالي 720000 منصب شغل جديد منها 230000 منصب مؤقت. [7]

ولكي تطغى على هذه البرامج الفعالية ولغرض حشد الموارد في خدمة التنمية ، أعلنت رئاسة الحكومة بتاريخ 2005/4/17 عن برنامج تكميلي خماسي ضخم يمتد إلى غاية 2009 يهدف إلى تدعيم النمو، رصد له مبلغ 4200

مليار دينار جزائري سيتمكن من استحداث 2 مليون منصب عمل بمختلف أنواعه لامتصاص العرض الزائد من القوة العاملة، وهذا ما يتجلى لنا بعد هذه المدة الزمنية فقد سجل معدل البطالة انخفاضا كبيرا إلى أن وصل إلى 10% في السنة الماضية.

ثانيا– مؤسسات التشغيل المعتمدة من طرف الحكومة ودورها في الحد من البطالة:

لكي تتصدى الحكومة لأزمة البطالة أنشأت عدة أجهزة لإدماج الفئة العاطلة عن العمل خاصة فئة الشباب في أعمال لائقة ولدعم العمال الذين فقدوا وظائفهم لأسباب اقتصادية، وقد تقرر إنشاء هذه الأجهزة منذ 1987، هذا من أجل امتصاص البطالة التي عرفت في نهاية الثمانينات وبداية التسعينات معدلات مرتفعة ومتزايدة. وهذه الأجهزة متعددة و سنحاول التطرق إلى أغلبها لمعرفة مدى إسهامها في إدماج الفئة العاطلة عن العمل في مناصب عمل لائقة.

حسب تصنيف المجلس الوطني الاقتصادي و الاجتماعي هي: [8]

- الأجهزة المسيرة من طرف وزارة العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي.
- الأجهزة المسيرة من طرف الوكالة الوطنية للتنمية الاجتماعية.
- أجهزة حماية وإعادة الإدماج المهني المسيرة من طرف الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة.
- الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب .

وسوف نحاول التفصيل في مختلف هذه الأجهزة فيما يلي:

1– الأجهزة المسيرة من طرف وزارة العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي

وتضم هذه الأجهزة برنامجين وهما:

أ – برنامج تشغيل الشباب: يتم تشغيل الشباب ضمن هذه البرامج بشكل مؤقت في ورشات ذات منفعة عامة منظمة من طرف الجماعات المحلية والمديريات الوزارية المكلفة بقطاعات الفلاحة والري والغابات والبناء والأشغال العمومية، وتكوين طالبي العمل لأول مرة دون أي تأهيل مهني خاص اغلبهم من الراسبين في المنظومة التربوية وهذا لتسهيل إدماجهم في الحياة المهنية. وتعتبر الدولة هي الممول الرئيسي لهذه البرامج عبر صندوق إعانة تشغيل الشباب ونظرا لوجود بعض النقائص عند تطبيق مختلف هذه البرامج نجد منها :

- أشكال الإدماج (أغلب مناصب العمل مؤقتة غير محفزة وغير مؤهلة) .
- مركزية نظام التسيير وتخصيص موارد صندوق دعم تشغيل الشباب ، لهذا تقرر مع بداية التسعينات إنشاء جهاز جديد .

ب– جهاز الإدماج المهني: ويهدف هذا الجهاز إلى تشجيع الشباب على إنشاء نشاطات لحسابهم الخاص، ويشتمل هذا الجهاز على ما يلي :[9]

* الوظائف المؤجرة بمبادرة محلية: وهي عبارة عن مناصب عمل مؤقتة أنشأتها الجماعات المحلية مدتها سنة، يستفيد الشاب العاطل عن العمل الذي لا يملك مؤهلات كبيرة.

* الإعانة على إنشاء نشاطات على أساس مشاريع يقترحها الشباب على شكل قانوني يتمثل في تعاونية فردية أو جماعية.

* تكوين مستثمري التعاونيات لمدة 6 أشهر داخل مؤسسات التكوين المتخصصة، ويرتكز هذا التكوين أساسا في توضيح شروط تشغيل المشاريع المقترحة.

2- الأجهزة التي تسيرها الوكالة الوطنية للتنمية الاجتماعية: تعتمد الوكالة الوطنية للتنمية الاجتماعية على عدة برامج منها:

أ_ التعويض مقابل نشاطات ذات منفعة عامة: يتعامل هذا البرنامج مع الأشخاص الذين بلغوا سن العمل ولا يعملون، حيث يتم تشغيلهم في نشاطات ذات منفعة عامة في ورشات البلديات ضمن نفس شروط التشغيل العادي فيما يخص المدة القانونية للعمل والاستفادة من الحماية الاجتماعية، ويعتبر هذا النوع من الشغل حل مؤقت وشكل من إشكال التضامن، كما تحدد الاستفادة من البرنامج لشخص واحد من كل عائلة بأجر قيمته 3000 دج شهريا.

ب- الأشغال ذات منفعة عامة وذات استعمال مكثف لليد العاملة: تم إنشاء هذا البرنامج سنة 1997، ويهدف إلى المعالجة الاقتصادية للبطالة خاصة في فئة الشباب، والمساعدة الاجتماعية لفئات المجتمع المحرومة، ويعتبر عامل اليد العاملة أهم عامل ضمن هذا الجهاز لتميزه بنشاطات بسيطة لا تستدعي مستوى عالي من التقنية ولا معدات ضخمة.

تم تطبيق الإشغال ذات المنفعة العامة وذات استعمال مكثف لليد العاملة على مرحلتين:[10]

المرحلة الأولى(1997-2000): تم تمويل هذه البرامج من خلال قرض خارجي قيمته 50مليون دولار من طرف البنك الدولي للإنشاء والتعمير، أنشأ هذا الجهاز في هذه المرحلة 140000 منصب شغل و 3846 ورشة، أي حوالي 36 شخص لكل ورشة، وتم إنشاء 42000 منصب شغل دائم.

المرحلة الثانية (2001-2004): استفادت وكالة التنمية الاجتماعية خلال هذه المرحلة من غلاف مالي تكميلي قدره 9 مليار دينار جزائري لإنشاء حوالي 22000 منصب شعل ثابت سنويا باعتبارها الوكالة المسيرة لهذا البرنامج.

ج- عقود ماقبل التشغيل: يتم تمويل البرنامج عقود ماقبل التشغيل من طرف الصندوق الوطني لدعم تشغيل الشباب باعتباره جهاز الإدماج المهني للشباب، وتخص برنامج مكافحة بطالة الشباب الحائزين على شهادة التعليم العالي، والذين تفوق أعمارهم 19 سنة، إضافة خريجي المعاهد الوطنية للتكوين والباحثين عن منصب شغل لأول مرة.

وتتحدد قيمة الأجور كما يلي:

- الحائزون على شهادة جامعية يتقاضون 8000 دج شهريا لمدة سنة، ويمكن التجديد لسنة ثانية.

- التقنيون الساميون يتقاضون 6000 دج شهريا لمدة سنة، ويمكن التجديد لسنة أخرى.

وتنقسم أهداف هذا البرنامج إلى قسمين:

بالنسبة للشباب:

_ معالجة مشكلة بطالة السباب الحائزين على شهادات جامعية و تقنية.

_ السماح للشباب الحائزين على شهادات بالاستفادة من خبرات مهنية و مهارات توافق تخصصاتهم.

_ الرفع من إمكانيات الإدماج المهني الدائم بعد فترة ما قبل التشغيل.

بالنسبة للمستخدمين:

- دعم تكلفة الأجور عن طريق منح مزايا جبائية مرتبطة بالتوظيف.
- تحسين نسبة التأطير بإدخال التقنية من خلال توظيف يد عاملة مؤهلة.

3- أجهزة حماية العمال والمساعدة على إعادة الاندماج التي يسيرها الصندوق الوطني للتأمين على البطالة: تتمحور نشاطاتها في الحفاظ على مناصب العمل أو المساعدة على العودة إلى العمل بالنسبة للعمال المسرحين لأسباب اقتصادية، أو تبعا للتوقف القانوني لنشاطات المستخدم. وتتمحور حول مجموعتين من الإجراءات (فعلية وغير فعلية):[11]

إجراءات غير فعلية: وتضم نشاطات للمساعدة للرجوع إلى العمل والقيام بالنشاطات.

إجراءات الفعلية: تضم دفع تعويض التأمين على البطالة ومراقبة المنظمين إلى الصندوق لمدة قدرها 23 شهر.

لقد استطاعت أجهزة الشغل أن تنشأ حوالي 1641216 منصب شغل خلال الفترة 1999-2004 بنسبة 54,7% من مناصب الشغل المحققة في تلك الفترة،[12] وهذه النسبة تؤكد مدى اهتمام واعتماد الدولة على هذه الأجهزة.

ثالثا- دور الوكالة الوطنية للتشغيل في مكافحة البطالة (دراسة حالة):

ماهية الوكالة الوطنية للتشغيل: تأسست هذه الوكالة سنة 1990 وهي بداية عشرية الإصلاحات في الجزائر، فالشروع في الانتقال إلى نظام اقتصادي يعتمد على قوانين السوق استلزم هيئة مؤسساتية لسوق العمل تلعب دور الوسيط بين عارضي العمل والطالبين له، فالتنسيق بينهما عن طريق هذه الوكالة يؤدي إلى تعديل سوق العمل وتسويتها في المدى البعيد. [13]

وهي مؤسسة عمومية ذات تسيير خاص خاضعة لأحكام المرسوم التنفيذي رقم 06-77 المؤرخ في 18 فيفري 2006، وتتميز بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، وتعمل تحت وصاية الوزير المكلف بالعمل.

تزود الوكالة من أجل أداء مهامها بما يلي:

_ مديريات جهوية للتشغيل يمتد اختصاصها الإقليمي إلى حدود الولاية.

_ وكالات محلية للتشغيل يمتد اختصاصها الإقليمي إلى عدة بلديات.

مهام الوكالة الوطنية للتشغيل: تقوم الوكالة الوطنية للتشغيل بالمهام التالية:

أ- تنظيم معرفة وضعية السوق الوطنية للتشغيل واليد العاملة وتطورها وضمان ذلك وتكلف بهذه الصفة على الخصوص بما يلي :

- وضع منظومة إعلامية تسمح بالاطلاع، بكيفية دقيقة ومنتظمة وحقيقية على تقلبات سوق الشغل واليد العاملة.
- القيام بكل دراسة وتحقيق لهما صلة بأداء مهمتها.
- تطوير أدوات آليات تسمح بتنمية وظيفة رصد سوق التشغيل وتقييمها.

ب- جمع عروض وطلبات العمل ووضعها في علاقة فيما بينها وتكلف بهذه الصفة بما يأتي:

- ضمان استقبال طالبي العمل وإعلامهم وتوجيههم وتنصيبهم.
- القيام بالبحث عن طلبات العمل لدى الهيئات المستخدمة وجمعها.
- تنظيم المقاصة بين عروض وطلبات العمل على المستوى الوطني والجهوي والمحلي.
- تشجيع الحركية الجغرافية والمهنية لعارضي العمل بتنظيم وتسيير المساعدات الخاصة الموجهة لتنظيم حركات اليد العاملة.
- تنفيذ برامج التشغيل التي تقررها الدولة.
- تطوير مناهج تسيير سوق العمل وأدوات التدخل في عرض وطلب الشغل وتقييمها.

ج- متابعة تطور اليد العاملة الأجنبية في البلاد في إطار التشريع المتعلق بتشغيل الأجانب، وتنظيم الطاقية الوطنية للعمال الأجانب وتسييرها.

د- ضمان تطبيق التدابير الناجمة عن الاتفاقيات الداخلية والدولية في مجال التشغيل

تطورات الطلب، العرض و التوظيف في الفترة (2002-2010): منذ انطلاق أشغال الوكالة في سوق العمل كمسير و وسيط فاعل بين عارضي العمل وطالبيه لم توفر جهدا من أجل توفير مناصب عمل للراغبين فيه من مختلف فئات المجتمع في حدود الإمكانيات المتاحة، كما عملت على إعطاء أفضل المعلومات الإحصائية للمؤشرات الثلاثة

الرئيسية (الطلب، العرض و التوظيف) وربطها بأهم متغيرات سوق العمل الأخرى، و الجدول رقم (02) أدناه يبين بصفة عامة تطورات الطلب، العرض و التوظيف في سوق العمل الجزائري خلال الفترة (2002-2010).

الجدول رقم 02: تطورات (الطلب، العرض و التوظيف) في سوق العمل في الفترة (2002-2010)

المتغيرات / السنوات	طلب الشغل	تطور الطلب	عرض الشغل	تطور العرض	التوظيف	تطور التوظيف
2002	182678	_	31358	_	27047	_
2003	234093	%28,15	47057	%50,06	39205	%44,59
2004	572600	%144,6	73448	%56,08	57198	%45,89
2005	505287	%11,76-	86067	%17,18	64092	%12,05
2006	712136	%40,94	132117	%53,50	96850	%51,11
2007	887097	%24,57	168950	%27,88	125641	%29,73
2008	1176156	%32,58	213194	%26,19	155272	%23,58
2009	963016	%18-	235606	%11	170858	%10
2010	1090693	%13	234666	%0,3-	177050	%4
2011	1199762	%10	243706	%3,8	184132	%4

المصدر: الوكالة الوطنية للتشغيل، التقارير السنوية لسوق العمل:2008، 2009، 2010، 2011.

من الوهلة الأولى يتضح لنا أن المؤشرات الثلاثة لسوق العمل (الطلب، العرض و التوظيف) قد عرفت خلال الفترة (2002-2010) ارتفاعا لابأس به لكن بنسب متفاوتة.

فمن خلال الجدول السابق يتبين لنا أن طلب العمل خلال سنة 2003 ارتفع بـــ 51415 طلب مسجل مقارنة بسنة الأساس (سنة 2002) بنسبة 28,15%، هذا الارتفاع تأكد سنة 2004 هذه المرة بقفزة مهمة ارتفع بنسبة 144,6% مقارنة بسنة 2003، أي بزيادة 338507 طلب، أما في سنة 2005 فقد سجل طلب العمل انخفاضا بنسبة 11,76% مقارنة بسنة 2004، ثم ارتفع بـــ 206849 طلب سنة 2006 أي بنسبة 40,9% مقارنة بسنة 2005، ثم ارتفع الطلب إلى 887097 طلب بنسبة 24,57% بالنسبة إلى 2006، ثم سجل ارتفاعا سنة 2008 بنسبة 32,58%، أما في سنة 2009 فقد سجل الطلب انخفاضا كبيرا بنسبة -18% مقارنة بسنة 2008، وفي سنة 2010 سجل الطلب ارتفاعا بمعدل قدره 13%، أما عن سنة 2011 فقد سجل 1199762 طلب بمعدل ارتفاع قدره 10% مقارنة بسنة 2010.

أما حجم عروض العمل المستقبلة ضمن مجموعة الوكالات المحلية للتشغيل كانت ترتفع من سنة لأخرى إلا أنها لم ترقى لتصل إلى حد الطلبات، فقد سجلت سنة 2002 حوالي 31358 منصب، وارتفعت عروض العمل سنة 2003 إلى 47057 أي بنسبة 50% ، ثم في سنة 2004 بنفس النسبة تقريبا، أما سنة 2005 فقد سجلت 86067 منصب بنسبة 17,18% فقط مقارنة بسنة 2004، ثم سجلت سنة 2006 ارتفاعا جيدا بنسبة 53,50% بالنسبة إلى 2005، ثم سجلت سنة 2008 حوالي 213194 منصب، أما في 2009 فارتفعت بنسبة 11% مقارنة بسنة 2008، وفي 2010 انخفضت إلى 234666 بمعدل -0.3% عن سنة 2009، أما فيما يخص سنة 2011 فسجلت الوكالة 243706 منصب عمل معروض أي بنسبه 3,8% مقارنة بسنة 2010.

أما فيما يخص التوظيف المحقق في هذه الفترة فنلاحظ أن هذا المؤشر كان يرتفع بطريقة مشابهة لعرض العمل، حيث لم يحظ كل طالبي العمل بمناصب عمل، ففي سنة 2002 سجل27047 منصب، حيث كانت الزيادة ثابتة تقريبا في السنتين 2003 و 2004 مسجلة على التوالي 39205 بنسبة 44,59%، و 57198 بنسبة 45,89%، وهو ما يفسر انخفاض معدل البطالة بثمانية نقاط خلال سنتين من 23,7% سنة 2003الى 17,7% سنة 2004، وفي سنة 2005 وصل حجم التوظيف إلى 64092 منصب بنسبة زيادة تقدر بـــ 12%، ثم في سنة 2006 بنسبة 51,11%، وفي سنتي 2007 و 2008 فكانت نسب التطور تقدر على التوالي بـــ 29,73% و 23,58%، أما سنة 2009 فقد سجل التوظيف 170858 منصب بمعدل زيادة قدر بـــ 10%، وفي 2010 فقدر بـــ 177050 منصب بمعدل تطور قدر بـــ 4% فقط، أما فيما يخص سنة 2011 فوظفت الوكالة 184132 منصب بمعدل تطور 4% أيضا .

و فيما يلي سنحاول التعرف على مدى نجاح عمليات التوظيف التي تقوم بها الوكالة الوطنية للتشغيل في العقد الأخير، وهذا ما سنبينه في الجدول التالي.

الجدول رقم(03): تطورات معدل الرضا في العرض من خلال التوظيف خلال الفترة 2002-2011

السنوات / المتغيرات	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011
العرض	31358	47057	73448	86067	132117	168950	213194	235606	234666	243706
التوظيف	27047	39205	57198	64092	96850	125641	155272	170858	177050	184132
معدل الرضا	86.3 %	%83.3	77.8 %	74.5 %	%73.7	%74.4	%72.8	%72.5	%75.4	%75.5

المصدر: الوكالة الوطنية للتشغيل، التقارير السنوية لسوق العمل من: 2007 إلى 2011.

من خلال الجدول رقم (04) أعلاه نلاحظ أن معدل الرضا (نسبة الوظائف المحققة إلى إجمالي عروض العمل) سجل سنة 2002 حوالي **86.3%**، ثم بدأ في النقصان تدريجيا حتى بلغ **72.5%** سنة 2009، ثم ارتفع إلى 75.4% سنة 2010 واستقر عند 75.5% سنة 2011.

والملاحظ أن هذه المعدلات كبيرة نوعا ما، ولكن لماذا لا تكون بنسبة 100% أو على الأقل قريبا منها بما أن هذه المناصب معروضة فعلا. أو لما لا تكون نسبة الرضا تقاس و تقارن على أساس الطلب على العمل، ففي سنة 2010 بلغ التوظيف 177050 منصب وبلغ عدد طالبي العمل 1090693، وبحساب نسبة تغطية التوظيف للطلب نجدها فقط **16.23%** وهي نسبة ضعيفة جدا مقارنة بالنسب السابقة.

4_ دور الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب في مكافحة البطالة (دراسة حالة):

لم تكتفي الدولة باتخاذ البرامج الظرفية للتشغيل، بل سعت إلى خلق ببرامج بإمكانها أن تساهم في التنمية الاقتصادية، وذلك بدعم البطالين لإنشاء مشاريعهم الخاصة، كما هو الحال بالنسبة للوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب (ANSEJ) التي تهتم بفئة الشباب الذين تتراوح أعمارهم ما بين (19-35 سنة).

ماهية الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب: تم إنشاء الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب وتحديد قانونها الأساسي بموجب المرسوم التنفيذي رقم 96-296 المؤرخ في 1996/09/08، وبدأت تمارس مهامها منذ السداسي الثاني لسنة 1997، كما تم قانونها الأساسي بموجب المرسوم التنفيذي 03-288 المؤرخ في سنة 2003.

وتعتمد الوكالة في مساعدتها للشباب على الصندوق الوطني لدعم تشغيل الشباب، والذي يمثل أحد الركائز الأساسية للسياسة التشغيلية في الجزائر.

يمكن تعريف الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب على أنها هيئة تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي تعمل تحت وصاية الوزير المكلف بالعمل والتشغيل

والضمان الاجتماعي، ويتمثل دورها في الإدماج المهني للشباب وذلك بدعم و تمويل ومتابعة المؤسسات المصغرة المنشأة من طرفهم.[14]

تهدف إجراءات (ANSEJ) إلى بعث روح المبادرة عند الشباب بالاعتماد على الذات في خلق منصب عمل عن طريق الاستثمار في مختلف القطاعات الاقتصادية المنتجة للسلع والخدمات. وبواسطة هذه العملية يمكن للسلطات الوصية أن تؤطر التشغيل غير الرسمي وتعيد الاعتبار لمختلف الأنشطة الاقتصادية الممارسة في الخفاء لتدخل ضمن أنشطة السوق الرسمية.

خطوات إنشاء المؤسسة المصغرة في إطار ANSEJ:[15] يمر إنشاء المؤسسة عبر مراحل تستلزم مرافقة الوكالة. و قبل الدخول في هذه المراحل يجب على الشاب المتقدم إلى الوكالة أن يكون على دراية بقدراته في ميدان المقاولة الذي سيستثمر فيه. وبعد ذلك يتبع الشاب المراحل التالية:

1_ إعداد المشروع: بعد التحقق من محفزات الشاب على انجاز المشروع يمكنه إعداد المشروع المتضمن الجوانب الخمسة التالية:

1_1_ الجانب الاقتصادي: تحديد المنتج أو الخدمة، جمع معلومات خاصة بالمنافسين ومعرفة الطلب الخاص بالمنتج أو الخدمة المقدمة، وكذلك تحيد كمية المبيعات المتوقعة.

1_2_ الجانب البشري: المنشئ ، الشركاء والعمال الأجراء.

1_3_ الجانب التقني: اختيار العتاد الأمثل، مع الأخذ في الحسبان (خصائص المنتوج أو الخدمة، الكميات المنتجة).

1_4_ الجانب المالي: ربط الصلة بين الاحتياجات المالية والموارد المتاحة، مردودية المشروع.

1_5_ الجانب القانوني: يعتبر هذا الإطار الشرعي للمؤسسة، والذي يؤثر على مستوى التزامات أصحابها تجاه مختلف الشركاء.

2_ ترتيب إنجاز المؤسسة: يجب على منشئ المؤسسة إعداد مخطط يتعلق بمهام انجازها بشكل مفصل.

2_ انطلاق النشاط: وتعد مرحلة مصيرية لأن المؤسسة ستواجه الواقع المحيط بها.

شروط التأهيل:

_ أن يكون الشاب بطالا.

_ أن يتراوح سنه بين 19 و 35سنة، ويمكن أن يصل الى40 سنة بالنسبة لمسير المؤسسة على أن يتعهد بتوفير 03 مناصب عمل دائمة(بما فيها الشركاء).

_ أن تكون لديه مؤهلات مهنية ذات علاقة بالنشاط المرتقب.

_ أن يقدم مساهمة شخصية في تمويل المشروع.

_ أن لا يتجاوز الاستثمار 10 ملايين دج.

التركيبة المالية للاستثمار:[16] توجد صيغتان للتمويل في إطار (**ANSEJ**)، وأمام صاحب أن يختار الصيغة الأنسب بالنظر إلى قدراته المالية وكذا المزايا التي تلاءم نشاطه، والصيغتان هما:

1- التمويل الثلاثي: ويشمل المساهمة المالية لصاحب المشروع، القرض بدون فائدة المقدم من طرف الوكالة و القرض البنكي.

يتعلق هذا النوع من التمويل بمستويين:

المستوى الأول: مبلغ الاستثمار لا يتجاوز 2.000.000 دج

القرض البنكي	قرض بدون فائدة (**ANSEJ**)	المساهمة الشخصية
%70	%25	%5

المستوى الثاني: مبلغ الاستثمار يتراوح من2.000.001 دج إلى10.000.000 دج.

القرض البنكي		قرض بدون فائدة (ANSEJ)	المساهمة الشخصية	
المناطق الأخرى	المناطق الخاصة		المناطق الأخرى	المناطق الخاصة
%70	%72	%20	%10	%8

2- التمويل الثنائي: ويشمل المساهمة المالية لصاحب المشروع و القرض بدون فائدة الذي تمنحه الوكالة.

يعلق هذا النوع من التمويل بمستويين:

المستوى الأول: مبلغ الاستثمار لا يتجاوز 2.000.000 دج

قرض بدون فائدة (ANSEJ)	المساهمة الشخصية
%25	%75

المستوى الثاني: مبلغ الاستثمار يتراوح من 2.000.001 دج إلى 10.000.000 دج.

قرض بدون فائدة (ANSEJ)	المساهمة الشخصية
%20	%80

العوامل والامتيازات التحفيزية:[17] خلال مرحلة الانجاز يمنح نوعان من الإعانات المصغرة، يتعلق الأمر بإعانة مالية وإعانة جبائية.

1_ الإعانة المالية: هذه الإعانة تأخذ شكل قرض بدون فائدة وهو قرض طويل المدى تمنحه الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب للمؤسسة المصغرة.

التخفيض من نسبة الفائدة على القرض البنكي: في إطار التمويل الثلاثي تدفع الوكالة جزءا من الفوائد المترتبة على القرض البنكي، ويتباين مستوى التخفيض حسب طبيعة وموقع النشاط.

المناطق / القطاعات	المناطق الخاصة	المناطق الأخرى
القطاعات ذات الأولوية *	%95	%80
القطاعات الأخرى	%80	%60

2- الامتيازات الجبائية :

ـ الإعفاء من الرسم على القيمة المضافة لاقتناء التجهيزات والخدمات التي تدخل مباشرة في انجاز الاستثمار.

ـ تخفيض بنسبة **05% من** الحقوق الجمركية على معدات التجهيز المستوردة و التي تدخل مباشرة في انجاز الاستثمار.

ـ الإعفاء من حقوق تحويل الملكية في الحصول على العقارات المخصصة لممارسة النشاط.

ـ الإعفاء من حقوق التسجيل على عقود تأسيس المؤسسات المصغرة.

كما أنه هناك امتيازات جبائية تمنح للمؤسسة لمدة 03 سنوات بداية من انطلاق النشاط أو 06 سنوات بالنسبة للمناطق الخاصة (ضريبة أرباح الشركات و الضريبة على الدخل الإجمالي والرسم على النشاطات المهنية. الإعفاء من الرسم العقاري على البنايات والمنشآت الإضافية المخصصة للنشاط).

منذ انطلاق الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب، و بتطبيق هذه الصيغ التمويلية استطاعت أن تنجز عددا لابأس به من المشاريع رفقة شباب كانوا يعانون من البطالة، فقد تمكنت في ظرف 13سنة من إنشاء **117862** مؤسسة مصغرة، بقيمة **270.891.750.980 دج**، خالقة **332538** منصب عمل جديد (بمعدل 2.8 منصب عمل جديد لكل مؤسسة منشأة حديثا)؛ انظر الجدول رقم (04) أدناه، الذي يبرز إحصائيات الوكالة منذ انطلاق نشاطها إلى غاية نهاية سنة2009، وهي أحدث المعطيات المتاحة.

*** القطاعات ذات الأولوية: الفلاحة، الري و الصيد البحري.**

جدول رقم (04): هيكلة المشاريع الممولة حسب النشاط والجنس إلى غاية 2009/12/31

القطاعات الاقتصادية	عدد المشاريع الممولة	ذكور	إناث	مناصب العمل	قيمة الاستثمارات
خدمات	37561	29199	8362	102972	81.246.709.820
نقل المسافرين	12880	12459	421	32199	245.564.574.273
حرف تقليدية	18716	15186	3530	63407	39.441.572.770
نقل البضائع	16283	15899	384	32882	40.804.903.991
فلاحة	12373	11595	778	32295	27.803.745.208
صناعة	6660	5611	1049	23794	22.479.465.317
بناء وأشغال عمومية	6650	6437	213	25346	20.326.859.344
مهن حرة	3184	1857	1327	7858	4.272.101.045
أعمال صيانة	2605	2530	75	7237	4.370.976.422
الصيد البحري	576	567	9	2964	3.385.981.840
الري	374	358	16	1584	2.194.860.950
المجموع	117862	101698	16164	332538	270.891.750.980

المصدر: الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب 2011.

كما نلاحظ أيضا في الجدول رقم (05) أسفله الذي يبين تطورات إنشاء وتمويل المؤسسات المصغرة عن طريق (ANSEJ) على مدى (13 سنة) من بداية نشاطها، و يبين أن أعداد الملفات المودعة لديها متفاوتة من سنة لأخرى، وهو نفس الأمر الملاحظ بالنسبة لعدد المشاريع الممولة.

جدول رقم (05): تطور عمليات إنشاء المشاريع عن طريق (ANSEJ) إلى غاية 2009/12/31

السنة	الملفات المودعة	الملفات المقبولة	المشاريع الممولة	مناصب العمل	قيمة الاستثمارات	المساهمة الشخصية	مساهمة (ANSEJ)	القرض البنكي
1997	16961	11445	69	179	130.052	27.003	23.275	79.773
1998	44287	33149	7210	23942	12.349.250	1.829.823	2.206.266	8.313.161
1999	44769	46222	14725	39260	23.995.937	3.820.983	4.262.547	1.591.2407
2000	25639	26774	10359	28735	17.611.408	2.990.884	3.171.535	114.489.899
2001	18622	17539	7279	20152	11.511.019	2.132.501	212.180	7.257.338
2002	24044	21830	7087	19631	11.724.572	2.308.605	2.131.051	7.284.952
2003	25201	20470	5664	14771	9.489.341	2.042.747	1.720.675	5.725.919
2004	101989	69531	6691	19077	145.582.112	2.293.897	3.127.177	9.161.038
2005	31322	30371	10549	30376	27.952.670	4.049.342	5.944.391	17.958.937
2006	30651	25237	8645	24500	24.342.910	4.196.006	5.149.360	14.997.544
2007	34501	27321	8102	22685	23.592.450	4060055	49.985.523	14.546.872
2008	34695	23123	10634	31418	30.662.990	5.065.195	6.462.991	19.134.804
2009	55117	30747	20848	57812	6.294.003	9.184.445	13.222.123	40.540.434
المجموع	487837	338565	117862	332538	270.891.751	44.001.486	54.528.095	172.362.170

المصدر: الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب 2011.

النتائج : من العرض السابق لدور الوكالتين في سوق العمل الجزائري نلاحظ أن هناك:

- قصور في تجسيد أهدافهما، فنجد أن الوكالة الوطنية للتشغيل لم تستطيع أن توظف البطالين بنفس عدد الوظائف المعروضة التي تمكنت من تجميعها، فمثلا في سنة 2011 وظفت فقط 184132 بطال من أصل 243706 منصب عمل معروض لديها أصلا. أما الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب فهي لم تمول إلا جزء ضئيل جدًا من المشاريع التي تم قبولها من طرف خبرائها المتخصصين في دراسة جدوى المشاريع المقترحة من طرف الشباب، فمثلا في سنة 2009 قبلت 30747 مشروع و لم تمول منها إلا 20848 .
- وبالمقارنة بين المؤسستين نلاحظ أن الوكالة الوطنية للتشغيل استطاعت أن توفر مناصب عمل أكثر من الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب، فعلى سبيل المثال في سنة 2009 وظفت الأولى 170858 بطال أما الثانية لم توظف إلا 57812. إلا أن المشاريع التي تمولها الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب تساهم مباشرة في التنمية الاقتصادية لأنها مشاريع انتاجية بالدرجة الأولى.
- لم تستطيع الوكالة الوطنية للتشغيل أن تحقق أهدافها المرجوة إلا بنسبة قليلة، وهو ما يفسر ضعف تدخلها في سوق العمل كعنصر فعال في تحديد السياسة التشغيلية، وذلك عائد لنقائص تعاني منها مثل نقص المعلومات التي تمكنها من تقييم وضعية سوق العمل، أو بسبب نقص في ثقافة الوساطة في سوق العمل لدى المؤسسات العارضة لوظائف العمل، وهذا يستوجب من الوكالة الوطنية للتشغيل أن تحفز المؤسسات الاقتصادية على استعمال هذه الوسيلة الحديثة وذلك بإجراء أيام تحسيسية و القيام بجولات إشهارية بهذا الصدد.
- رغم النقائص التي تعاني منها مؤسسات سوق العمل وعلى رأسها الوكالة الوطنية للتشغيل و الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب إلا أنها ساهمت بشكل كبير في إنشاء عدد كبير من مناصب العمل، مما يؤكد اعتماد الدولة عليها لمكافحة مشكلة البطالة، والتي تراجعت بالفعل إلى حدود 10% السنة الماضية.

قائمة المراجع:

[1]: شلالي فارس، دور السياسة التشغيلية في معالجة مشكل البطالة في الجزائر خلال الفترة 2001_2004، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2005 ، ص أ.

[2]: يحيات مليكة،إشكالية البطالة والتضخم في الجزائر حلال الفترة 1970_2005، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر،2007، ص 172.

[3]: قصاب سعدية، اختلالات سوق العمل وفعاليات سياسات التشغيل في الجزائر1990_2004، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر،2007، ص أ.

[4]: يحيات مليكة،مرجع سابق، ص 165 .

[5]: احمد الأخضر العمراني، "التشغيل في الجزائر" سلسلة دراسات التشغيل، منظمة العمل العربي، مصر، 1993، ص55.

[6]: العايب عبد الرحمان: البطالة وإشكالية التشغيل في إطار برنامج التعديل الهيكلي، رسالة ماجستير، 2004، جامعة الجزائر.

[7]: المجلس الوطني الاقتصادي و الاجتماعي: مشروع التقرير التمهيدي حول الظرف الاقتصادي والاجتماعي للسداسي الأول من سنة 2004، الدورة العامة العادية 25، ديسمبر 2004، ص 120 .

[8]: Conseil national économique et social ,évaluation des dispositifs d'emploi,(rapport commission relation de travail, Alger 2002). P45.

[9]: شلالي فارس: مرجع سبق ذكره، ص 99.

[10]: بن فايزة نوال: إشكالية البطالة ودور مؤسسات سوق العمل في الجزائر خلال الفترة 1990-2005 _حالة الوكالة الوطنية للتشغيل_ رسالة ماجستير،جامعة الجزائر، 2009، ص 77.

[11]: بن فايزة نوال، مرجع سبق ذكره، ص 81 .

[12]: بن فايزة نوال، مرجع سبق ذكره، ص 83 .

[13]: بن فايزة نوال، مرجع سبق ذكره، ص 88 .

[14]: المواد 03،04 من المرسوم التنفيذي رقم 03-288 المؤرخ في 2003/09/06، المتضمن تعديل القانون الأساسي للوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ، الجريدة الرسمية، العدد 54.

[15]: الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب، دليل إنشاء مؤسسة مصغرة، ص 03.

[16]: الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب، دليل إنشاء مؤسسة مصغرة، ص 07.

[17]: الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب، دليل إنشاء مؤسسة مصغرة، ص 08.